# في مَسالكِ التَّحوُّل من المَعْجَمة إلى النَّحْوَنَة، قراءة في نماذجَ من الأدوات النّحويّة

أحمد حسن إسماعيل الحسن

أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، الجامعة الهاشمية، المملكة الأردنية الهاشمية

## الملخّص

مدار هذه المباحثة حول بعض الأدوات النّحويّة في دِراسَةٍ تفتَرض أنَّ بعض الأدوات في أصلِها وحدات معجميّة مَلأَى، اعتراها تغيّر لغويّ أو أكثر إلى أنْ أصبحتْ وحداتٍ نحويَّةً غير حاملةٍ لدلالة معجميَّة أو حاملة لدلالة معجمية ضعيفة (غير مَلْأَى).

لعَلَّ فَرَضِيّة عَدِّ بعض الأدواتِ النَّحويَّة في أَصلها وحدات معجميّة ملأى يُعدُّ مُغامرَة بحثيّة لعدم وجود تسلسلات تاريخيّة أو تصورات لحدوث آليات التّغيّر، مع أنّنا لا نعدم وجود بعض الإشارات المماثلة لدى النُّحاة القدامى أمثال السُّهيليّ والأستراباذي وغيرهما؛ أو ما يغايرها في سلوك التَّحوّل من النّحونة إلى المعجمة، غير أنَّ هذه المغايرة لا تُلغي فرضيّةَ البحث؛ إذ هما يعملان معاً في خطٍّ متوازٍ للحفاظ على الوحدات اللغويّة بتنوّعاتها معجميّة وإنحائيّة. وإنَّ اللغة بطبيعتها لا تقوم على إحداهنّ دون الأخرى إذا ما استثنينا نمطية بعض الجمل الاسمية والجمل الفعلية في اقتصارها على الوحدات المعجميّة دونما الاتّكاء على الأدوات النَّحويَّة.

في إطار هذه الرّؤية ووَفق المنهج الذي اتّبعه الباحث في الاتّكاء على الأصول النظريّة الثابتة في الإنحاء كما تبلور في منابته وفي الأصول النّظرية العربية في التراث النّحوي وتحليلها انقسمت الدراسة إلى محورين أَساسَين، هما:

أوَّلاً: نظريّ يسعى إلى تأطير "الإنحاء" بوصفه درساً لسانيّاً حديثاً يُعنَى ببيان مَنشأ بعض الأدوات من الوحدات المعجميّة بما طرأ عليها من تغيّرات أسلكها في الوحدات النّحويّة، لا سيَّما الغربيّة أمثال كتابات "ليمان"، و"هوبر" و"تروكوت"، إضافة إلى ما نَجِده من إشارات مُتفرِّقة عند اللغويين والنحاة العرب. يَتَّضح في سياق هذا الإطار التنظيريّ أنَّ دوافع التّحوّل الإنحائيّ وتشابكاته في الاستعمال يرجع إلى عوامل اجتماعيّة، وتداوليّة، وأخرى عرفانيَّة.

ثانياً: تطبيقيّ يَسعى فيه الباحث للكشف عن مسالك التّحوّل من المعجميّة إلى النّحويّة في عدد من الأدوات النّحويّة.

وقد سعت هذه المباحثة إلى تقديم رؤيَةٍ في تفسير تَشكّل بعض الأدوات النّحوية في العربيّة وَفق معطيات النّظرية الإنحائية في منابتها، فخلصت إلى نتائج نأمل أن تُبشِّر بآفاق جديدة في فهم الوحدات اللغويّة.

## مقدّمة

أَولَى اللُّغويون قُدَماء ومحدَثين الأدواتِ النَّحويَّةَ عناية كبيرة لأهميتها في رصف الكلام وتأليفه، وبيان مقاصد المتكلمين؛ فشرعوا بمعالجتها في مصنّفاتهم النّحويّة مَبثوثةً في أبواب متفرقة، كمناقشتهم الواو في باب العطف، وفي باب الحال والمفعول معه، وغيرها. ثمّ عَمِد بعض النّحاة المتأخرين إلى لَمِّ شَتاتِها، فَأَفرَدوها في التَّأليف على نحو ما نلحظ في "رَصفِ المباني في شرح حروف المعاني" للمالقيّ (ت 702هـ)، وَ"مُغنِي اللّبيب عن كتب الأعاريب" لابن هشام الأنصاريّ (ت 761هـ)، في حين عَمد آخرون إلى الاقتصار على إحدى هذه الأدوات، كما في "رسالة في لو الامتناع" لابن برّي (ت 582هـ)، و"الفصول المفيدة في الواو المزيدة" للعلائيّ (ت761 هـ)، و"رسالة في أيّ المشدّدة" لابن قائد النّجدي (ت 1039هـ).

جُلّ النُّحاة، فيما ألَّفوه، اقتصروا على ذكرِ عملِ الأدوات، وإيضاح دلالتها وبيان ما بينها من فروق في العمل والدّلالة والاستعمال، ونَدَر أنْ نَجد إشارات إلى تطوّرها وبيان أصولها سوى إشاراتٍ يسيرة إلى أنَّ بعضها تركَّب من أداتين فَأكثر؛ كإشارة سيبويه إلى تركُّب أداة التشبيه "كأنَّ" من كاف التشبيه و"أَنَّ" المصدريّة[1].

وإنَّ انفتاح الدّرس العربي على الدّرسين التاريخيّ والمقارن فتح المجال في إعادة قراءة الموروث اللغويّ على وحيٍ منها، ما أدّى إلى الكشف عن عدَدٍ من الأدوات اللغويّة تعود إلى أصول ساميّة مشتركة، على نحو ما نَرى من إشارة براجشتراسر(Bergstrasser) إلى أنَّ حروف الجرّ العربيّة ذات أصل ساميّ، وقد تغيَّر بعضها تغيّراً يسيراً[2]، وسبب الربط قائم على التشابه بينها. في حين أنَّه ذهب، أيضاً، مَذهب بعض النحاة العرب في أنَّ بعض الأدوات مركّبة من أداتين أو أكثر، كَتَرَكُّب "لم" من "لا" و "ما" الزَّائدة، وتَرَكُّب "لَنْ" من "لا" و"أَنْ"[3]، في تأكيد ما كانَ محطّ خلاف بين قدامى النحويين أنفسهم.

ولانفتاح الدّرس اللغويّ العربيّ على الدّرس اللسانيّ الحديث بنظرياته ومناهجه، طَرَح بعضهم فكرة تولّد الأدوات النحوية في العربية من أصول أحاديّة إشاريّة على نحو ما نَجِد عند "الزّنّاد في أطروحته للدكتوراه من تشكل الأدوات "حيث" و"ثَمَّ" من أصل

إشاريّ أحاديّ، هو "الثاء" إذ تتقاطعان في الإشارة إلى المكان، وفي تحوّل "ثَمَّ" من تعيين المكان إلى الجمع في "ثُمَّ" المتمثّل في البعد والفصل والتراخي. فالمكان البعيد يتحدّد انطلاقاً من موقع الذات المشيرة، والتراخي يتحدد من موقع مجرّد هو موقع في الزّمان أو الحدوث أو في التّصوّر إزاء موقع آخر من القبيل نفسه[4].

ومنهم، نتيجة الانفتاح على اللسانيات التوليدية والتحويلية واللسانيات التداولية والعرفانيّة (cognitive)، من أشار إلى أنَّ بعض الأدوات مقولات نحويّة أو مقولات شبه معجميّة تولَّدت من مقولات معجمية مَلأَى، كما في استعمال الفعل "أضحى" تامّاً في نحو: أضحى الرجل، إذا دخل في وقت الضّحى، ثمَّ فقد الفعل في الاستعمال فحواه المعجميّ؛ فترتّب على ذلك فُقدانها للدلالة على واقعة، نحو: أضحى الرجل مُعافًى؛ فصار دالاً على التحوّل من حال إلى أخرى. وهذه الفَرَضيَّة لم تنتشر في تطبيقها على الأدوات النّحويّة العربيّة؛ إذ لا يكاد يعثر الباحث، في حدود علمه، إلا على دراستين اتَّخذت الفرضيّة فيهما مجالا للدراسة، أوّلهما: دراسة "المتوكل" وثانيهما دراسة "السكّريّ عامر"، اقتصرا فيهما على تناول مسلسل التحجر أو الإنحاء في الأفعال الناقصة، بل تكاد تكون دراستهما محصورة بـالأفعال النّاقصة غير أنَّ دراسة "السكّريّ عامر" كانت أكثر استقصاء للمباحث النّظرية الخاصة بالدراسات الإنحائيّة.

وإذ سنتكئ على الدراسات الإنحائيّة في تبيان تولد بعض المقولات النَّحويَّة من مقولات معجميّة، تَجدر الإشارة إلى أنّ هذا التطوّر غير مقصورٍ على الأفعال الناقصة. وَتجدر الإشارة، أيضاً، إلى أنَّ هذه المباحثة كانَ منطلقها الأساس ما وَجدناه من إشاراتٍ صريحة عند بعض النُّحاة القُدامى من تولّد بعض الأدوات من مِثل: "سَوف"، و"ثُمَّ" وغيرهما، من مقولات معجميّة، فضلاً عن تَردُّد بعض حروف الجرّ في الاستعمال؛ إذ تكون تارة حرفاً، وتارة ظرفاً، وفي أُخرى اسمَ فِعلٍ على نحو ما رأينا في استعمال (على)، وكذا "إلى"، وكما في تردّد "حاشا" في الاستعمال بين الحَرفيّة والفعلية، وكذا "عدا" و"خلا".

وقد تولَّدت لدى الباحث تساؤلات منها: كيف تكون الكلمة حرفاً في موضع، وفي آخر اسماً أو فعلاً، مع أنَّ الحرف يخلو من الدلالة المعجمية في ذاته، على عكس ما تحمله الأسماء والأفعال من دلالات معجمية ملأى في ذاتها؟ وهل ثَمَّةَ ارتباط بين الحرف والاسم أو الفعل في الكلمة المدروسة ذاتها؟ أنتَج الحرف عن تطوّر الاسم أو الفعل، أم العكس؟ وما

مسالك هذا التّطور إلى أنْ أصبحت تلك الكلمة في اسميتها أو فعليتها حرفاً؟. في محاولة للإجابة عن الأسئلة الآنفة وغيرها تولّدت هذه الدراسة.

## في مفهوم «الإنحاء»

قبل الخوض في مفهوم "الإنحاء" يجدر الوقوف على تقسيمات النَّحو التوليديّ "ما قبل الأَدنَويّ" للمقولات التركيبيّة وفق منظومة "س" المُسقطة إلى: مقولاتٍ مُعجَميَّة ومقولات وظيفيّة[5]؛ تُحِيل الأولى إلى أشياء وأحداث، في حين تأخذ الثانية مَجالاً تركيبيّاً يتمثّل في الرّبط بين العناصر المعجميّة على مُستَوَى البنى في الجملة[6]، غير أنَّ محاولَة التمييز بين المقولات المعجميّة (lexical Categories) والمقولات الوظيفيّة (Functional Categories) أَفرز قَسيماً ثالثاً يُسمَّى المقولات شبه المعجمية (semi-lexical Categories) تَجتَمع فيها بعض الخصائص المعجميّة والوظيفيّة، نَتَجَتْ عن تَطوّر لغويّ عبر مراحل متعدِّدة، فقدتْ فيه العناصر المعجميّة بعض خصائصها[7] كما في كان وأخواتها وظنَّ وأخواتها، وأفعال التعجب، وأفعال المدح والذم، وغيرها. وهذا غير مقصور على الأفعال بل قد تحمل بعض الأسماء والحروف خصائص مشتركة بين المعجميّة والوظيفيّة؛ إذ يرى فيها المسعودي أنَّ المقولات شبه المعجميَّة تَضطلع بوظائف أساسيّة ذات طبيعة دلاليّة – تداوليّة مرتبطة بالمتكلّم، وفي مقدّمتها التعبير عن المعاني الجِهيَّة، فالمقولات شبه المعجميّة العربيّة تتكون من وحدات وظيفيّة ذات دلالات معجميّة كالحروف المُشَبَّهةِ بالأفعال (إنَّ وأخواتها)، ومن وحدات معجميّة تعرّضت للإنحاء كالنّواسخ الفعليّة (كانَ وأخواتها وظنَّ وأخواتها)[8]، غير أنَّها تتفاوت في شبه معجميتها.

يُستعمل مصطلح الإنحاء[9] (Grammaticalization) في أصل وضعه في اللسانيَّات الحديثة للدلالة على معنيين اثنين: أحدهما يتعلّق بالإطار الذي تُدرس من خلاله ظاهرة الإنحاء، والآخر إطلاقه على الظاهرة نفسها[10]. وبوصفه ظاهرةً لُغَويّة يُعرف بأنَّه تغيير لُغَويّ يَطرَأ على المُفرَدة اللُّغويّة فتَفقِد فيه محتواها المعجميّ جزئياً أو كليّاً؛ فَتصبح وحدة نحويَّة[11]؛ فَتنتقل من وحدة معجميَّة إلى وحدة وظيفية صرفية أو تركيبيّة عبر مراحل متعدِّدة وفق تسلسلها الإنحائيّ. ويمكن التمثيل لذلك بما حدث للفعلين التَّامَّين "أمسى" و"أَصْبَح"

الدَّالّ أولهما على "الدخـول في المساء"، وثانيهما على "الدّخول في الصّباح"، كما في قوله تعالى: ﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾[12]، ثمَّ فقَد كلٌّ منهما فَحواه المعجميّ المختصّ بِحَدَثَي الإمساء أو الإصباح، مع الاحتفاظ بما تدلّ عليه من تَحوُّل من الإمساء إلى الإصباح، أو العكس، فَأصبح الفعل مفرغاً من دلالته المعجميّة مع الاحتفاظ بِصيرورة التّحوّل من حال إلى أُخرى، كما في: أمسى الرّجل حيران، وأصبح فلانٌ غَنِيّاً. وما حَدث للفعلين التّامَّين السّابقين حدث لمثيلاتهما: أضحى وبات، وغيرهما.

جُلّ الكتب النحويّة التراثية تورِد الاستعمالين: التَّام والنّاقص دون أنْ تُقدِّم تفسيراً يتبيَّن منه سبب الاختلاف في الاستعمال، أو أوجه الترابط بينهما، غير أنَّ هذا "لا يعني مؤاخذة اللغويّ القديم على عدم التَّفطّن إلى هذه الملاحظة أو تلك بقدر ما نريد تَبيّن ما بين مفهومي النقصان والإنحاء من تواصل واختلاف"[13]. إلَّا أنَّ عدم تفطّن اللغويّ القديم إلى ظاهرة الإنحاء لا يَعني غيابها تماماً في جلّ الدّرس اللغويّ عندهم؛ إذ عَثرنا على تَفطّن بعض النّحاة إلى ذلك في تبيان أنّ "صار" التامة هي الأصل، من ذلك إشارة الأستراباذي إلى أنّ استعمالَ "صار" وأخواتها في التَّمام هو الأصل، فضلاً عمّا وجدناه من إشارات صريحة تَدلّ على وعي بعض النّحاة في تَشكّل المقولات الوظيفيّة أو النّحويّة من مقولات معجميّة، مما سيرد لاحقاً في مبحث الدّرس الإنحائيّ.

## الفَرش التاريخيّ

تُعدُّ اللغة ظاهرة اجتماعيَّة تتطوَّر وتتغيَّر؛ إذ تتعرَّض وحداتها للتبدّل والتحوّل نتيجة للتداول والاستعمال. وإذا كانت اللسانيّات البنيويّة تؤمن بالرَّأي القائل بأنَّ التّطوّر اللغويّ لا يَنبغي النَّظر إليه على أنَّه مجرّد تحول تدريجيّ ومطّرد، ومن وضع لغويّ إلى وضع لغويّ مغاير، وإنَّ أهم التحوّلات في نظر البنيوية هي المراحل التي ينشأ عنها تغيّر في البنية[14]، فإنَّه لا غنى، أيضاً، عن التَّحوّلات الإنحائيّة للوحدات والصور النّحويّة الذي جعلها موضوعاً إبيستيميّاً لفرع من البحوث اللسانيّة أطلق عليه اسم "الإنحاء"[15].

فالإنحاء، دَرساً لسانيّاً، ظهر في خمسينيات القرن العشرين، وما بعد[16]؛ إذ صدرت أعمال متعددة تتناول هذا المجال، من أهمها عمل ياكبسون (R. Jakobson): "Boas' view

of grammatical meaning" في سنة 1959؛ إضافة إلى عمل إيرمونسك (V.M.Irmunsk) في عام 1961م باللغـــة الروسـية والمترجم عنها إلى الإنجليزيـــة عام 1966 تحت عنوان (The World and its bouundaries)؛ وتكمن أهميتهما في إثارة علاقة الإنحاء بالإعجام. غير أنَّ انتشار المنهج البنيويّ في الدّراسات اللسانيَّة الأمريكيَّة قد حدَّ من الاهتمام بقضايا التصنيفيّة التّطوريّة[17]، وبخاصة أنَّ الإنحاء يمثِّل تَحدِّياً للمقاربات البنيوية التي تفترض جملة من المبادئ كالفصل المقوليّ بين المقولات النّحويّة واستقلالية النّظريَة النّحويّة التي أثيرت في السبعينيّات[18]، إلا أنَّ الاهتمام المتزايد بالدراسات التداولية أعاد الاهتمام بالدراسات الإنحائيّة؛ إضافة إلى الشعار الذي رفعه "جيفون" (Givon) المتمثّل في: "صرف اليوم هو نحو الأمس"؛ إذ بيّن بالاتّكاء على الألسن الإفريقيّة اكتشاف تشكل الجذور واللواصق الفعلية من ضمائر وأفعال[19].

كما ازدهرت الدّراسات الإنحائيَّة في ثمانينيات القرن العشرين على يد عدد من العلماء من أمثال ليمان (lehman) وغيره بالاستفادة من اللسانيّات الوظيفيّة والصّوريّة[20]. وما أسهم في ازدهارها وتطوّرها إعادة النّظر في اعتباطيّة الدليل اللغويّ، واستقلاليّة النّظريّة النّحويّة التي تنادي بها البنيويّة[21].

## في مرتكزات السلوك الإنحائي وفرضيّاته :

لقد سبقت الإشارة إلى أنّ الإنحاء تغيير لغويّ، إلَّا أنَّ هذه التغيُّرات ليست واجبة الحدوث[22]، وليس كلّ التغيرات الحادثة تُحوِّل الألفاظ إلى وحدات نحويّة، كما أنّها لا تحدث دفعة واحدة، فالتغيرات الإنحائيّة تمرّ بمراحل :

(Content item) وحدة ملأى > (grammatical word) وحدة نحويّة > (clitic) متصل > (inflectional affix) لاصقة صرفيّة.

مراحل التغيّر الإنحائي

يشير هوبر وتروكوت إلى أنّ تعبير "التغير اللغويّ" تعبير مضللّ؛ فاللغة لا تنفصل عن المتكلِّمين بها، وعلى كلّ متكلّم أن يتعلّم اللغة الجديدة[23]؛ لأنّ التغيّر اللغويّ تغيّر تداوليّ ناتج من استعمال المتكلّم لقواعد لغته أو لغة أخرى، ويَتّضح الأمر بخطاطة أندرسون (1973) لمنوال التغيير اللغويّ:

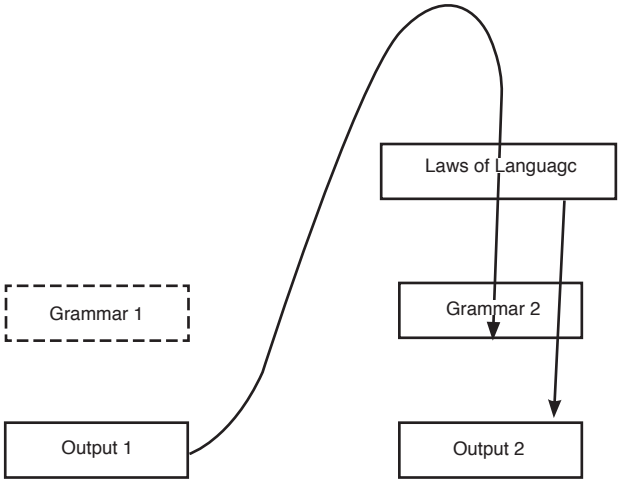


هذا المنوال، يمثّل فيه (نحو 1) مجموعة من القواعد الداخلية في جيل سابق. يتم من خلالها تحديد مخرجات اللغة اللفظية (الإخراج 1) من خلال (نحو 1) فالمتعلم اللغوي بما يستبطن من قواعد، يسمع الإخراج 1، وبما يمتلك من قواعد عالمية. في حين أنَّ المُتَعلم الآخر (السامع) الذي يمتلك معرفة لغويّة يستبطن (نحو 2) الذي يكون مختلفاً عن (نحو 1)؛ فيستعمله في إنتاج (الإخراج 2) الذي هو متغيّر عن الأوّل[24]. يقرب هذا المنوال كيفيّة حدوث التغيّر اللغويّ وفق فرضيّة "الإنحاء" لا في ضوء المبادئ التوليديّة، وأنَّ التغيّرات الحاصلة في الصور النّحوية تمرّ بسلسلة من المراحل، وقد مثّل لها هوبر وتروكوت بالرسم الآتي:

$$A > \left\{ \begin{matrix} B \\ \\ A \end{matrix} \right\} > B$$

فالصورة النّحويّة "A" لا تَتحوّل إلى الصورة النّحويّة "B" إلا مروراً بمرحلة وسيطة، تُستعمل فيها الصورتان معاً: القديمة إلى جانب الجديدة، ما يُمثِّل تنوّعاً أو تراكباً (Layering) في الاستعمال يمتد زمناً، يتشكّل بينهما فرق تداوليٌّ، قد ينتهي، أحياناً، بتفوّق استعمال إحداهما على الأخرى[25]، وتكون الصورة النحوية الجديدة طاغية في الاستعمال، وندر تلاشي الصورة القديمة. يمكن التمثيل لذلك بالفعل "صار" في استعماله تاماً وناقصاً، إلّا أنَّ الأصل في استعمال "صار" هو التمام، يقول الأستراباذي: "فالذي زيد من مرادفات (صار): آل، ورجع، وحال، وارتد، كانت كلها في الأصل بمعنى: رجع، تاماً، وكذا: استحال وتحول، فإنهما كانا في الأصل بمعنى: انتقل، وكذا كان أصل (صار)، فكان حق جميعها أن تستعمل تامة فتتعدى إلى ما هو مصدر لخبرها بـ"إلى"، إن عديت، نحو: صار إلى الغنى، ثم ضمنت كلها معنى: كان بعد أن لم يكن؛ لأن الشخص إذا رجع إلى الفعل وانتقل إليه، فلذلك الفعل يصير كائناً بعد أن لم يكن، ففاعلها في الحقيقة، بعد صيرورتها ناقصة: مصدر خبرها مضافاً إلى اسمها؛ إذ معنى جميعها ناقصة: كان بعد أن لم يكن، ... ويجوز استعمال (صار) ومرادفاتها تامة على الأصل"[26]. فإشارات الأستراباذي إشارة إنحائيّة، يمكن تمثيلها على النَّحو:

صار (تامة) < { صار (ناقصة) ، صار (تامة) } < صار (ناقصة)

فـ"صار" في مرحلة وسيطة استعملت تامة وناقصة، غلب فيها استعمال النّقصان على التّمام، مع أنَّ التمام، كما أشار الأستراباذي، هو الأصل، فضلاً عن أنَّ الإنحائيَّة قد لا تَصِل إلى المراحل النِّهائيّة، ويبقى استعمال الصورتين اللغويتين تراكُبِيّاً، مع طغيان إحداهما على الأخرى بما يقتضيه الاستعمال. ولا نكاد نجد في الاستعمال المعاصر تراكيب غير منقولة عن الأقدمين استعملت فيها صار استعمالاً تامّاً.

أُشيرَ، سابقاً، إلى أنَّ الوحدات اللغويّة تتحول من مقولات معجميّة إلى مقولات نحويّة، وبقيَت الإشارة إلى أنَّ الوحدات المعجمية في أصلها تحمل خصائص دلاليَّة، وأخرى نحويّة. ففي الواقع، كثير من الدّراسات الإنحائيَّة، منذ أوائل الثمانينيات، ركّزت على نطاق

واسع على التغيرات المعنويّة التي تنطوي عليها الإنحائيّة، والدوافع العرفانيّة الكامنة وراءها. فتلك التغيّرات تغيرات دلاليّة تؤدّي إلى تطوير المعنى النّحويّ، كما يرى بابي(Bybee)، وباكليوتشا(Pagliuca)، وهي تغيرات تداوليّة، كما يرى تروكوت وكونج(Kong)، فَضلاً عن معالجات استعارية ومجازية (metonymic) عندهما، في حين يرى كلاودي(Claudi) وهيني(Heine) وسويتسر (Sweetser) أنَّ الدافع للتغير في المقام الأول نابع من معالجات استعاريّة (metaphorical) [27]. وثمة حدود فاصلة بين الدّلالة والتداوليّة وإنْ لم يكن هناك اتفاق بين الدّارسين على هذه الحدود، أو حتّى وجودها أصلاً، ولِتتَبيَّن الفرق بينهما يضرب هوبر وتروكوت بالمثال الآتي: ففي جملة: (أيمكنك أن تناولني الملح؟) فالمعنى الدّلاليّ لها: هل أنت قادر أو مستعدّ لِأنْ تناولني الملح، فالإجابة المنطقية تكون بـ "نعم" أو لا، في حين أنّ المعنى التداوليّ: أرجو أن تناولني الملح، وتكون الإجابة بحركة غير لسانيّة يقوم فيها المتكلّم بتمرير الملح للمتكلّم[28].

تنبع أهمية تلك الإشارات إلى أنّ كثيراً من المعتقدات والاستدلالات التي هي موضوع التداوليّة هي استدلالات عرفانيّة، وهي، أيضاً، غير مكتسبة ولا اعتباطيّة. لكن ثمَّة استدلالات لها أثرها في حدوث الإنحاء تتبيّن من الاشتراك الدّلالي بين معاني الصورة. فالمشترك الدّلاليّ (Polysemy) هو أنْ تكون للوحدة اللسانيّة معانٍ متعدِّدة مستقِلَّة لكنَّها مترابطة[29]. ولعلَّ هذا التعريف يدفعنا إلى التمييز بين المشترك الدلاليّ والمشترك اللفظي (Homonymy)، فمن الواضح أنَّ ثَمَّة تَقارباً بينهما في اتِّحاد اللفظ، وتغايراً في الدِّلالة؛ فلا صِلة بين المعاني المتعددة في المشترك اللفظيّ، على نَحو ما نَرى من دلالة "النّجم" على النبات الذي لا ساق له في قوله تعالى: ﴿ وَٱلنَّجۡمُ وَٱلشَّجَرُ يَسۡجُدَانِ ﴾[30]، ودلالته على النَّجم اللّامع في السَّماء في قوله تعالى: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴾[31]. في حين إنَّ المعاني المتغايرة في المشترك الدلاليّ ذات ارتباط وثيق فيما بينها على نحو ما نَجِد بين صار التامّة وصار النّاقصة؛ إذ الدّلالة على التّحوّل القارَّة فيهما، تُمثِّلُ قاسماً مشتركاً بينهما، مع أنَّ الانتماء المقوليّ (category labels) مختلف والصورة واحدة. فالاشتراك الدّلاليّ يُمَثِّل دليلاً على احتماليّة وقوع الإنحاء.

وقد تَفطَّن بعض النُّحاة العرب إلى الاشتراك الدِّلاليّ للمعاني في الصورة الواحدة، مع اختلاف الانتماء المقوليّ، ما أسهَم في محاولتهم اكتشاف تطوّر إحداها من الأخرى، فقد ألمح

السّهيليّ إلى تشابه المقولة الحرفيّة لـ"سوف" بالمقولة الاسميَّة للصورة نفسها، فقال: "وأمَّا سوف فحرف، ولكنّه على لفظ السَّوف الذي هو الشَّمُّ لرائحة ما ليس بحاضر وقد وجدت رائحته، كما أنَّ سوف هذه، التي هي حرف، تدلّ على أنَّ ما بعدها ليس بحاضر وقد عُلِم وقوعُه وانتُظِر إبَّانُه، ولا غرو أنْ يتقارب معنى الحرف من معنى الاسم المشتقّ المتمكّن في الكلام"[32]. نَلمحُ من كلامه أنَّ ثمَة قاسِماً مشتركاً بينهما، فـ"السَّوف" بمعنى الشَّمّ لما ليس بحاضر استشرافٌ للمستقبل؛ وأنَّ ثمَّة تطوّراً لغويّاً حدث بمُفارقة "سوف" دلالتها المعجميّة على الشَّمّ، فدخلت باب الحرفيَّة بالمحافظة على دلالة الاستقبال، وهي دلالة نحويَّة. كما نلحظ في إشارة بعض النُّحاة إلى تطوّر "سوف" إلى لاحقة صرفية "س"، تقع بداية الأفعال المضارعة في نحو "سيكتب"؛ فتُمثِّل مرحلة إنحائيَّة جديدة للوحدة المُنحّاة "سوف"، يُطلَق عليها التجديد (Renewal) تتعرّض فيه الوحدة المُنحّاة إلى إنحاء أو اختزال في صورتها النُّطقيّة؛ ما يجعل "الإنحاء ظاهرة متكرّرة الحدوث"[33]. هذا يُفسِّر تعدّد الصور الإنحائيّة في "سوفَ"؛ إذ ذهب الكوفيّون إلى أنّ السين مقتطعة منها، كما قالوا: سو، سي، سف[34]، وإنّما حذفت الواو والفاء فيها لكثرة استعمالها وجريانها على الألسنة[35]. وهذا ملمح تداوليّ يوضّح ما يحدث للألفاظ من تعرية وحتٍّ صوتيّ يجعل الوحدة اللغويّة تتحوّل إلى لاصقة صرفيّة. وإنَّ ما ذهب إليه الكوفيّون من أنَّ "السين تدلّ على ما تدلّ عليه سوف من الاستقبال، فلمّا شابهتها في اللفظ والمعنى دلَّ على أنّها مأخوذة منها، وفرع عليها"[36] لَإشارة صريحة إلى دور الاشتراك الدّلاليّ في الوصول إلى إنحائيّة الوحدات اللغويّة، وفي بيان الفرع من الأصل المتطوّر عنه. وأنَّ المشترك الدلاليّ لا يقتصر على معنى الكلمة، بل هو "سمة أساسيّة للغة البشريَّة، فكلّ جوانب اللغة من معجم وصرف وإعراب، وإنْ بدت منفصلة إلا أنّها تُظهر مستويات المشترك الدِّلاليّ"[37] ما يسمح بإقامة علاقة بين المقولات المعجميّة والمقولات النّحوية وحصول الإنحاء، حتَّى وإنْ اختلفت الصورة الإنحائيّة للفظ.

وما يدخل في الإشارات الإنحائيّة ذات العلاقة بالاشتراك الدِّلاليّ إشارة السّهيليّ إلى العلاقة بين "لمَّا" و"اللمّ" بمعنى ضمّ الشَّيء إلى الشَّيء[38]، وكذلك العلاقة المشتركة بين المقولتين "ثُمَّ" والثّمّ"؛ إذ يقول: "ولا غروَ أن يتقارب معنى الحرف من معنى الاسم المشتقّ المتمكّن في الكلام، فهذه "ثمّ" حرف عطف، ولفظها كلفظِ الثَّمّ، والثمّ هو رمّ الشَّيء بعضه

إلى بعض، كما قال: كُنَّا أهلُ ثُمِّهِ ورُمِّه، ... وأصله من ثَمَمْتُ البيت: إذا كانت فيه فُرَج فَسُدَّ بالثُّمام ... والمعنى الذي في ثُمّ العاطفة قريب من هذا؛ لأنَّه ضمّ شيء إلى شيء بينهما مُهلَة، كما أنَّ ثَمَّ البيتِ ضمٌّ بين شيئين بينهما فُرجَة"[39]. فمحاولة عقد صلة بين "ثمّ" التي تستعمل حرف عطف، وفي استعمال الثُّمام اسماً، إشارة لطيفة من السُّهيليّ إلى أنَّ استعمال "ثمَّ" للربط بين شيئين بينهما مهلة زمنية متطوِّر في الاستعمال عن الثُّمام في معناها المعجميّ إلا أنَّ في استعماله حرف عطف استعمال وظيفيّ في الدلالة على الترتيب والتراخي، دون الدلالة على سدّ الفرجة الحاصلة بين المتباعِدَين. وإنَّ هذه الإشارة الإنحائية الخفيّة كانت أكثر وضوحاً حينما قال، في نهاية مبحثه عن سوف وثمَّ، بتعميم الإنحاء في تشكّل الأدوات النحويّة من الأسماء، وأنَّ الاشتراك الدلاليّ بين الحروف والأسماء المضارعة كثير[40]، ويُعدّ هذا أساساً في الوصول إلى حدوث إنحاء.

## في مسالك التحوّل الإنحائي للأدوات النحويّة[41]

يتّجه هذا المبحث إلى بيان ما تسلكه الوحدات اللّغويّة من مسالك في تَشكّلها عن طريق الإنحاء، إذ يَكشف تحليل الظروف وحروف الجرِّ أنّها ذات أصل اسميّ، وإنَّ درجة صلتها بالاسميَّة تتفاوت فيما بينها[42]، ويستعصي، أحياناً، بناء العلائق بينها[43]؛ فعقد الصلة في أصالتها الاسميّة يكون، كما يذكر الزنّاد، بالاتِّكاء على أمرين: أحدهما دلاليّ، والآخر تركيبيّ. فأمَّا من حيث الدلالة فإنَّ بعض الحروف تُقارَن بمعانٍ مستفادة من الأسماء كالظَّرفيّة، فحرف الجرّ "الباء"، مثلاً، مشترك بين اللغات الأفروآسيويّة القديمة، ومتواترة في اللغات الساميّة كذلك، فهي في الأصل تدلّ على المكان أو الدخول فيه. وأمّا من حيث الوجه التركيبيّ الدّال على الأصول الاسميّة في حروف المعاني فهو ذو مظهرين؛ أوّلهما: عمل هذه الحروف الجرّ في الأسماء بعدها. فحرف الجر بمثابة الاسم المضاف الذي يعمل الجرّ في المضاف إليه، وقد سمّى الكوفيون حروف الجرّ بالإضافة. وثانيهما: سلوك بعض الحروف في بعض اللغات الساميّة سلوك الأسماء من حيث الإعراب إذ تقبل بعضها حركات الإعراب المختلفة ويتغيّر معناها تبعاً لذلك، كما في: [in? بمعنى في، و ina? بمعنى إلى]، وكما في: [ca"sta بمعنى من، و ca"sti بمعنى مع][44].

ويمكن أن نضيف إلى الوجهين السابقين وجهاً تداوليّاً، فَبعضُ الأَدوات النحويَّة تتردَّد في الاستعمال، فتُستعمل تارةً حرف جرّ، وتارةً تُستَعمل اسماً، وفي أخرى اسم فعل، على نحو ما نرى من استعمال حرفي الجرّ "على" و "إلى"، ومنها ما يتردَّد في الاستعمال بين الحرفيَّة والفعليَّة، كما في "حاشا" و "عدا" و"خلا"[45]. إنَّ ما تشهده بعض الأدوات النَّحويّة في تردُّدها في الاستعمال بين الاسمية والحرفية أوبين الفعلية والحرفية أو بين التمام والنقصان يُعدّ دليلاً على تطوّر استعمالها من صورة إلى أخرى بمرور الزَّمن. وتمتاز هذه التّحوّلات بأنّها ذات مسارٍ أحاديّ الاتِّجاه (unidirectionality) تنتقل فيها الوحدة اللغويّة من مقولة عليا (اسم أو فعل) إلى مقولة مغلقة أو دنيا (ظرف أو حرف)، أو إلى لاحقة صرفيّة، أو من وحدة نحويّة إلى أخرى أكثر نحويَّة، وهذا ما تُظهره معادلتي إنحائيَّة الأسماء والأفعال في الرسمين الآتيين[46]:

< Relational noun (الاسم العلائقي)
< Secondary adposition (الموقف الثانوي)
< adposition )(Primary (الموقف الأساسي)
< Agglutinative case affix (حالة الإلصاق أو الترابط)
< (Fusional case affix (حالة الانصهار)

معادلة إنحائية الأسماء - هوبر وتروكوت

< Full verb (فعل مليء)
< (vector verb) (فعل موجه)
< Auxiliary ( فعل مساعد)
< clitic (متّصل)
< Affix (لاصقة)

معادلة إنحائيّة الأفعال - هوبر وتروكوت

ولا ينبغي أن تؤخذ النقاط الخمس سواء في معادلة الأسماء أم في معادلة الأفعال بوصفها تصنيفات تسلسلة بدقة، بل كعلامة مميزة إلى حد ما. "فَكل إنحاء يقتضي ضرورة

تحوّلات، في سياقات لسانية مختلفة، من الوحدة المعجميّة إلى الوحدة النّحويّة، أو من وحدة أقلّ اتّصافا بالنّحويّة إلى أخرى أشدّ اتّصافاً بالنّحويّة، وأنَّ هذه التّحوّلات هي مبدئيّاً لا رجعة فيها"[47]، إنَّ الإقرار بمسألة أحاديَّة الاتِّجاه يعود إلى أنَّ الوحدات النّحويّة لا تنشأ إلا من أصل معجميٍّ؛ فالمقولات الوظيفية اليوم هي معجميّة الأمس[48]. ويمكن للمرء أنْ يجادل في أنَّ عمليّة عكسيّة في بعض الأدوات الأخرى قد تتحول إلى أفعال، على الأقل من الناحية النظريّة، وثمَّة أسباب متعدِّدة تجعل حدوثها نادراً جداً، وهو أمر غاية في الأهميّة، ويمكن التمثيل بما روِي عن أبي الدُّقيش في أنَّ الخليل سأله: هلْ لك في الرُّطَبِ؟ فأجابه أبو الدُّقيش: أشدُّ الهلِّ وأوحاه[49].إذ كنّى بـ "الهلِّ" عن الرّغبة التي تضمّنها سؤال الخليل، وأوحاه: أسرعه، فأدخل الألف واللام على حرف الاستفهام (هل)، فجعله اسماً معرباً، بدليل تشديده، وفي اشتقاق بعض الأفعال من الحروف، "نحو قولهم: سألتك حاجةً فلوليتَ لي؛ أي قلت لي: لولا، وسألتك حاجة فلاليت لي، أي قلت لي: لا، ...، وكذلك قالوا: سوَّفتُ الرَّجل، أي قلت له: سوف"[50]. وعليه فهناك مسلكان في التحوّل: أحدهما من المعجمة إلى الإنحاء، والآخر من الإنحاء إلى المعجمة، غير أنَّ أكثر الدِّراسات الإنحائيّة تفترض أنَّ الإنحاءَ "أُحاديُّ الاتِّجاه" (unidirectionality) تتحوَّل فيه الوحدة المعجميّة إلى وحدة نحويّة، أو من وحدة نحويّة إلى وحدة أكثر نحويّة، إلا أن هوبر وتروكوت يريا أنَّ الإقرار بوجود تحوّلات ليست أحاديّة الاتجاه يعود إلى سوء فهم فرضيّة أحاديّة الاتِّجاه ومرتكزاتها النَّظريّة، وإنَّ وجود أمثلة قليلة تُعاكِس النَّظريّة وكذا انعدام التسلسلات والوثائق التاريخية الدالة على الأصل المعجميّ للوحدة المُنحّاة لا يعني نَقضها. ولا بدّ من النَّظر إلى أنَّ الإنحاء نظرية وظيفيّة لا تَنفكّ فيه المفردة اللغويّة وبنيتها عن الاستعمال، وأنَّ التغيّرات التي تطرأ على الوحدة اللغويّة لا يمثل نَسقاً أو طرازاً في أكثر الحالات، فليس كلّ الوحدات المعجميّة قابلة للإنحاء[51].

فالوحدات اللغويّة غير ثابتة على حال، فاللغات الإنسانيّة تخضع للتغيّر المستمر في كلٍّ من أصواتها وتراكيبها ومعاني ألفاظها، ولا يَتفطَّن أهل اللغة، غالباً، لهذا التغيّر اللغويّ التدريجيّ[52]، إلا أنَّ اللسانيّ عادة يُعنَى بِدراسة الكيفيّة التي تتغيّر بها اللغة، كما يُعنى بإعادة تشكيل الصّورة التي كانت عليها اللغة في مراحلها القديمة، وهي الصورة التي يُعوزها وجود آثار أو وثائق مكتوبة تدل عليها[53]، فكثيرٌ من المفردات في تغيّرها باتَتْ غير معروفة

في أصول تحوّلها، حتى بدَتْ كأنّها أصل، ولذا نلجأ في كثير من الحالات إلى التَّحليل للوصول إلى الغاية المنشودة.

ومع أنَّ هذه التّحوّلات تمَثِّل ظاهرة في نُزوعها نحو الإنحاء، فإنَّ التغيرات الحاصلة في الأدوات وتحوّلها من المعجمة إلى النَّحونة لا ترقى إلى أنْ تُشكِّل نسقاً؛ إذْ هي وقائع متفرِّقة مشتَّتة ذات مسالك إنحائيّة تُمثِّل نَزعات مُتَعَدِّدة؛ فالإنحاء بوصفه ظاهرة مشروط بنسق التّحوّل أحاديّ الاتّجاه، وإنْ لم يَجر وَفق سَنن واحد، فالتغيُّرات الحادثة تغيّرات عفويَّة لا قصديّة، وليست كلّها على درجة إنحائية واحدة، كما لا يمكن التنبّؤ من خلالها بأنَّ الأدوات جَميعاً سلكت مسلكاً إنحائيّاً.

**أ- مسلك التحول الاستعاريّ والمجازيّ**

ما يَهمنا، هنا، ما تسلكه الوحدات اللغويّة في ظلّ ظروف استعماليّة متنوّعة تَحوّلت فيها تلك الوحدات إلى أدوات مُنحّاة بالانتقال من الاستعمال الحقيقيّ إلى الاستعمال المجازيّ أو الاستعاريّ. وبخاصّة أنَّ الاستعارات تُحدث تجديداً على مستوى المعاني[54]. وتَظهر التحوّلات الاستعارية في المقولات النّحويّة في تطوّر معاني أدوات الوجهة (modal meanings) في الإنجليزيّة كتلك التي تطورت من التعبير عن معاني الإلزام (obligation) إلى معاني الإمكان (possibility) والاحتمال (probability)، من ذلك ما مثّلت به الباحثة السكّري عامر[55] من العربية في استعمال قد اسماً في: "قَد زيدٍ درهمٌ" بمعنى حَسبُ، واسم فعل، في: "قَدني درهم" بمعنى كفى، إلا أنَّها أفادت تحقيق كفاية الدراهم ووجوب هذا الوضع في الجملتين السّابقتين، وأنّه احتُفِظ بالتحقيق والوجوب في قوله تعالى: ﴿**قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ**﴾[56]، فاستعيرت للمركب "أفلح من تزكّى" بدلا من الدّراهم، وحينئذ يمكن أن نعدّ أنّ المعنى الإبستيمولوجي تولّد بعامل الاستعارة، أو التوسعة الاستعاريّة لمعنى التحقّق. وليس ثمَّة شكٌّ في أنَّ التقابل بين المعاني الحرفيّة للكلمة ومعناها المجازيّ ذو علاقة بالاشتراك الدِّلاليّ؛ إذ هما من أصل اشتقاقيّ واحد.

يدعم ذلك ما نَجده من إشارات عند بعض النّحاة العرب إلى أنَّ "قطُّ" مشتقَّة من: قططتُ؛ أي قَطعتُ[57]، والقَطُّ في أصله مصدر بمعنى القَطْع، نُقِل إلى الظَّرفيّة،

فقولك: "ما فعلته قطّ" معناه: ما فعلته فيما انقطع من عمري؛ لأنَّ الماضي منقطع عن الحال والاستقبال[58]. لا شكَّ أنَّ تلك الإشارات إشارات إنحائيّة تدلُّ على حدوث تغيّر في استعمال الفعل "قَطَّ" ومصدره، من استعماله دالّاً على القَطع الخاص بالأشياء الماديّة بفصل شيء عن قسيمه الآخر، إلى استعماله ظرفاً ببيان حدوث انقطاع الماضي عن الحال أو الاستقبال. كما استعملت استعمالاً استعاريّاً في الدلالة على الكفاية سواء أكان الاستعمال اسميّاً بمعنى "حسب" في نحو: قَطي درهم، أم استعمالها اسم فعل بمعنى يكفي في نحو: قطني درهم، فاستعمالهما للدلالة على الكِفاية أو الحدِّ ذو صِلة بالقَطع والفصل.

**ب - مسلك التَّعميم**

يُقصَد بالتعميم أنَّ الوحدات النَّحويَّة تتشكَّل من تعميم المعنى المعجميّ، وتوسيعه، وتنويع في العلاقات التركيبيّة[59]، فبدلَ أنْ يَقتَصِر استعمال المفردة على سياقٍ خاص تُصبح المفردة مُستعمَلَة في سياقاتٍ مُتَعدِّدة ومتنوِّعة، فتوسيع الاستعمال إضعاف للدلالة الأصليَّة التي تحملها المفردة، بل إنَّها قد تتلاشى تماماً مع تنويع الاستعمالات في كثير من الأحيان، وحينئذٍ تُصبِح المُفردة أكثرَ نحويَّة.

ولعلّ أكثر الأدوات النحويّة قد تعرّضت إلى تعميم لكن بدرجات متفاوتة، فالفعل "قعد"[60]، مثلاً، يُستعمل في معناه المعجميّ الأوّل للدلالة على الجلوس، في نحو: قعد فلان، وهو التّحوّل إلى القعود عن قِيام، فالإسناد فيها قائم على المحمول (قعد) والموضوع (فلان)، وهو المنفِّذ للقعود. في حين أنَّه في: قعدت المرأة عن الحيض، يشير إلى انقطاع الحيض عن المرأة، وإلى صبرها عن الأزواج في: قعدت المرأة عن الأزواج، وعلى الرغم من أنّ الدلالة في تلك الجمل ما زالت في المستوى المعجميّ إلا أنَّها تُمثِّلُ مرحلة أكثر تعميماً من سابقتها؛ إذ إنَّ المرأة بانقطاع الحيض تحوّلت من القدرة على الإنجاب إلى عدم القدرة عليها، فتحوَّلت الدلالة المعجميّة الخاصة بحركة التحوّل والتَّخلِّي عن القيام إلى القعود، إلى التَّخلِّي عن الحركة الفاعلة للمرأة، وهي القدرة على الإنجاب، وإلى التَّخلّي عن الأزواج في العبارة الأخيرة، فالفارق بينها - وإنْ كانت عمليّة الإسناد فيها قائم على المحمول (قعد) وعلى موضوع ما- أنَّ الموضوع في "قعدت المرأة عن الحيض" بمثابة المتقبِّل لا المنفّذ على نحو ما نرى في: "قعد

الرجل" و"قعدت المرأة عن الأزواج" وكذلك في: "قَعدت الفسيلة"، فإنَّها تدلّ على أنَّه أصبح للفسيلة جذع تقعد عليه، وهذا التّحول مجازيّ.

أمَّا استعمال الفعل "قعد" في مرحلة تالية فقد اتَّخذ مَنحىً جديداً، بِما توافَرَ له من خصائص نحويَّة؛ فَفي: قعد فلان يشتمني، وقعد لا يسأله حاجة إلا قضاها، وقَعد يبكي، تَخلَّى فيها الفعل "قعد" عن دلالته المعجميّة، ليصبح القعود مرتبطاً بحدث آخر، هو: الشّتم، والسؤال عن حاجة، والبكاء، ويصير واسِماً مظهريّاً (marker of aspect) للحدث الجديد دالّاً على البدء في الشّتم؛ إذ إنَّ "قعد" بمعنى جعل وطفق في نحو: "قعد فلان يشتمني". وبمعنى "صار" في قول الكسائيّ: قعد لا يسأل حاجة إلا قضاها، وعلى هذا نصّ الأستراباذي أنَّ من الملحقات بـصارَ قعد في قول أعرابيّ: قال: أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة أي صارت[61]، وكذا في الجملة الثالثة "قعد فلان يبكي"، إلا أنَّه فيها يحتمل معنى البدء أو الصيرورة، فالفعل (قعد) في الجمل السابقة ينفي عنه الاستغراق في الزمان، ويُثبت نقطة البدء أو التّحوّل والاستمرارية التي تستفاد من الفعل المضارع الذي وَلِيَهُ.

ويَصل التعميم إلى أقصى درجاته إذاما فقدت المفردة خصائصها الدّلاليّة والإعرابيّة، فيصعب، حينئذ، بيان الأصل الذي نشأت عنه إلى حدّ النّكران، ففي "لام الاستغاثة" يرى بعض الكوفيين أنَّها بَقيّة من "آل"[62]؛ حُذِفت منه الفاء والعين لكثرة الاستعمال، وبقيَ الاسم بعد الحذف على حرف واحد، كما حذفوا ايْمن في القَسم حتّى أبقَوها على حرف واحد لكثرة الاستعمال، فقالوا: مُ الله[63]. فالاستغاثة تَقع من الرجل بقومه وآله، فلما كثر النداء والاستغاثة بالآل، أَسْقَط المُنادِي المستغِيثُ همزة المدّ للتخفيف[64]، فبقيت اللام المفتوحة، كما في قول المهلهل:

يـا لَـبَـكْـرٍ أَنـشِـروا لـي كُـلَـيـباً  يـا لَـبـكـرٍ أيـنَ أيـنَ الفرار؟[65]

فَأصله: يا آلَ بَكْرٍ، وبكرٍ مخفوض بالإضافة عند بعض النّحاة. فإنْ صحَّ ما ذهب إليه بعض الكوفيين، فثمّة إنحاء في لفظ "آل"؛ إذ فقدت دلالتها المعجميّة، فأفرغت إفراغاً تامّاً بعد أنْ تحوَّلت إلى لاصقة، فوسمت بلام الاستغاثة بعد تعميم استعمالها في الدّخول على كلّ مستغاث به. يشهد بذلك ورود شواهد شعريّة لم تدخل فيه اللام على المستغاث به، فالاستغاثة

تقع بلفظ الجلالة فتقول: يا الله، من غير ذكر اللَّام، ثمّ عُمِّم استعمال اللام، فقيل: يا لَلّه، ويا لَلنّاس، ويا لهؤلاء، ولم تَعد اللام في هذه الاستعمال حاملَة لدلالة "آل"، واقتُصِرَ في دلالتها على الاستغاثة التي كسبتها من سياق الاستعمال، تماماً كما حصل في استعمال العرب "الباء" ؛ إذ يقولون في بني العنبر بِلْعَنْبر وَفي بني الْحَارِث بِلْحَارث فيحذف النونَ وَالْيَاء وَوجه ذَلِك أَنَّ النُّون تُدْغَم فِي اللَّام، وَلَكِن لَمّا حَالت الْيَاء بَينهمَا لم يمكن الْإِدْغَام فخففوا بالحذف[66]، وعلى هذا جرى المغاربة في استعمالها ألقاباً لعائلاتهم: بلحاج، وبلعباس، فحافظت على دلالتها، لتصبح، فيما بعد، تسميتهم بلحسن وبلعباس أعلاماً لأشخاص؛ فتفقد نتيجة هذا التغيّر دلالتها المعجمية.

**ج - مسلك التخلص من الحركة الفيزيائية**

تَتَّخِذ بعض الأفعال في العربيّة، كـ:علا وغدا، ومشى وما أشبهها، حركَةً فيزيائيَّةً على نحوٍ ما، يتولَّد منها الحدَث. فمثل هذه الأفعال الدالة على الحركة والتنقّل هي الأكثر عُرضة لسلوك مسلك الإنحاء[67]. فالفعل "علا" الذي يدلُّ في أصله على حركة فيزيائيَّة تتَّجه من الأسفل إلى الأعلى، كما في: علا فلانٌ الجبلَ، إذا رقيه[68]، مُتقبَّلٌ عند السّامع، في حين أنَّه لا يَتَقبَّل قول أحدهم: علا الحجرُ الجبَلَ؛ إذ إنَّ الموضوع (فلان) في الجملة الأولى منفِّذ قادر على الانتقال بذاته من الأسفل إلى الأعلى، في حين أنَّ الموضوع (الحجر) في الثانية يفتقد خاصيَّة القدرة على التوجّه بذاته، فهو بحاجة إلى من ينقله من أسفل الجبل إلى أعلاه، وإذا ما حصل هذا، فإنَّ الحجر يكتسب صِفة العلوّ على الجبل، فنقول: الحجرُ على الجبلِ، فالمحمول (علا) تطوَّر إلى (على) بِفقدان الفعل خاصية الحركة الفيزيائيّة المتمثِّلة في الاتِّجاه من الأسفل إلى الأعلى.

فَفقدان المفردة الحركة الفيزيائيَّة؛ مع الإبقاء على المقولة المعجميَّة (الاستعلاء) يحوّلها إلى استعمال اسميّ بعد أنْ كانَ استعمالاً فعليّاً، ولعلَّ هذا ما يُفسِّر استعمال (على) استعمالاً اسميّاً دالا على الاستعلاء في قول الشاعر:

**غَدَتْ مِنْ عليه بعد ما تَمّ خِمْسُها تَصِلُّ وعن قيضٍ ببَيْداءَ مَجْهَلِ**[69]

فَـ"عَلى" هنا اسمٌ بمعنى "فَوْقٍ" لدخول "مِنْ" عليه[70]. فسيبويه - كما فهم بعض النّحاة- يجعل "على" اسماً دائماً، ولا يوقعها موقع الحرف، فَيقول: "وتقول: عليه مالٌ، ...؛ كما

يثبت الشيء على المكان كذلك يثبت هذا عليه؛ ... وهو اسمٌ لا يكون إلا ظرفاً. ويدلك على أنه اسم قول بعض العرب: نهض من عليه"[71].

وأشار أبو حيان إلى أنَّ ابن معزوز صنَّف جزءاً في عشرين ورقة استدلَّ فيه على أنَّ (على) لا تكون حرفاً بل اسماً[72]. غير أنَّ ابن أبي الرّبيع يُنكر أن تكون بمعنى "فوق" للفروق الدّلالية في الاستعمال بينهما؛ ففي قولك: جلستُ فوقك، الجلوس لا يقتضي التعلّق بك؛ وإنَّما يقتضي هذا اللفظ أنَّ الجلوس وقع في مكان له منك هذه النسبة بمنزلة جلستُ تحتك، أمَّا جلستُ عليك فيقتضي الملاصقة والصلة بك[73]. وفي ظنِّي أنَّ كلام ابن أبي الرّبيع لا يُعوّل عليه لإيراده معنى مخالفاً في موضع آخر، يرى فيه أنَّ "على" بمعنى فوق. كما أرى أنَّ "فوق" في الاستعمال أعمُّ من على؛ إذ الفوقيّة قد تدلّ على الملاصقة أو عدمها، في حين أنَّ "على" تدلّ، حتماً، على الملاصقة.

فَما ذهب إليه النُّحاة من أنَّ "على" حرفاً في نحو: وضعتُ الكتاب على الطاولة" يحتاج إلى إعادة نظر؛ ذلك أنَّ "على" في المثال السابق، وأمثاله لم تفقِد محتواها المعجميّ في دلالتها على الاستعلاء أو الفوقيَّة؛ إذ لا فرق بين (على) في المثال السابق، وقولنا: أخذتُ الكتابَ مِن على الطاولة، فالفوقيّة الدالّة على الملاصقة متحصِّلة في المثالين، يدعم هذا ما أورده العوتبيّ من أنَّ "على" بمعنى فوق، فقال: "إذا قُلْتَ: أَخَذْتُ على مَوْضِعِ كذا، فأَنْتَ تريدُ أَنَّكَ صِرْتَ فَوْقَهُ. ووضعتُ عليه القَلَنْسُوةَ والحِمْلَ، وجعلتُه على السّطح، إنّما أَرَدْتَ: أَنَّك جعلتَهُ فَوْقَهُ"[74].

فالتحليل السابق يُظهر على نحو ما، ما حدث من إنحاء لـ "علا" بالتخلّص من الاتّجاه والحركة، فتصير دالة على السكون والاستقرار المتمثِّل في الاستقرار الاستعلائيّ، لكن لا يمكن الجزم بأنَّ هذا التحوّل حدث دفعة واحدة، بل قد يكون مرَّ في مرحلة أو مراحلَ سابقة عليه، وهذا ما نجده في استعمال "على" اسمَ فعلٍ، كما في قولهم: عليكَ الاستغفارَ (بالنَّصب)، أي الزَم الاستغفار.

فاسم الفعل "عليك" من الناحيّة الشكليَّة حمل خصائص نحويّة اسميَّة، وأخرى فعليَّة، أمَّا من الناحية الدلاليَّة فإنَّه، أيضاً، حامل لصفتين متضادتين في الدلالة على الحركة

والثبات، تتمثَّل الأولى في أنَّ دعوة المتكلّم مخاطَبَه للزوم الاستغفار هو تحوّل من حالةِ عدم الاستغفار إلى حالة الاستغفار، وتتمثَّل الثانية في دوام الاستغفار وثباته عليه.

ويَصِلُ الاسم "على" إلى درجة عالية من الإنحاء في تحوّله إلى لاصقة صرفيّة مع حفاظه على دلالة الفوقيّة والاستعلاء، كما في قولهم: "عَلماء بنو فلان، أي على الماءِ"[75].

**د – مسلك الانحياز: الاتِّصال والانفِصال**

تتشكّل بعض أدوات الاستثناء في دلالتها على الاستثناء، وكذلك دلالة بعض الظروف على الزمان أو المكان، من المفردات الدّالة على الانحياز أو الاتّجاه بالانقسام والانفصال، على نحو ما نلحظ من تشكّل الأدوات: حاشا وخلا وعدا، وبين.

تُستَعمل "حاشا" في العربيَّة للدلالة على الاجتناب، وهي في أصلها تدلُّ على جانبِ الشَّيء وطرفه، كما في قولهم: "حاشِيَتا الثوب، جانباه. وحاشية السَّراب، كلُّ ناحيَة منه"[76]

فالاستعمال في الأصل استعمال عام يدلّ على جانب الشيء، فكلّ شيء لا بدَّ أنْ يكون له طرف، والطّرف لا بدَّ أنْ يكون متَّصِلاً بذلك الشّيء اتِّصالاً حقيقيّاً؛ لأنَّه جزء منه لا يكاد يَنفكُّ عنه، غير أنّه يمثل أبعد نقطة عَنِ مركز الشَّيء، لذلك تكون الأطراف ضعيفة في اتِّصالها مع المركز وتكون عُرضةً للانفصال، لبعدها أوَّلاً، ولِما تنماز به الأطراف عن بقية أعضاء الجسم، ومنه استُعمِل الحشو للدِّلالة على الكلام الذي لا زيادة معنى فيه فيمكن الاستغناء عنه، فقالوا: "الحشو من الكلام: الفَضَلُ الذي لا يُعتَمَد عليه".

فالأطراف تمتاز بخاصيَّتين: أوّلهما: قابليَّة الفصل أو الانفصال عن الجسم الأصليِّ. وثانيهما: البعد عن المركز. من هاتين الخاصيَّتين تولَّد الفعل التام المتصرف "حاشا" الدال على الاجتناب، كما في قولهم: "حاشيت عن فلان: دافعتُ عنه"، فالدِّفاع عن فلان إبعاد له عن غيره، أو إبعاد لما أُلصِقَت به من تُهَم وتنحِيَتُها جانِباً. وهذا يُمثِّل دلالة التنزيه التي نصَّ عليها المعجميون في قولهم: "حشَّيته: إذا نزَّهته ودافعتَ عنه". فَمن الاستعمال المعجميّ لـ"حاشا" تأتَّى استعمالها دالّة على التبرئة والتنزيه، في كلّ أحوالها قال الأستراباذي: "إذا استعمل حاشا في الاستثناء، وفي غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوءٍ ذُكِر في غيره أو فيه، فلا يُستثنى به إلا في هذا المعنى"[77].

فالفعل "حاشى" في الجملتين الأخيرتين مسند إلى موضوع هو المنفِّذ، والفارق بينهما أنَّه في الأولى اكتفى بالموضوع، في حين أنَّه في الأخيرة تَعَدَّى إلى المفعول الذي يُمثِّل المتقبل، وجاء استعمال المحمول "حاشا" فيهما استعمالاً متصرِّفاً، فيجيء منه المضارع، كما في قول النبيّ -صلّى الله عليه وسلّم -: "مَنْ خرجَ على أُمَّتي فَقَتَلَ بَرَّها وفاجِرَها ولا يَنْحاشُ لِمُؤمِنِهم"[78]؛ أي لا يفزَعُ لذلك ولا ينفر منه؛ أي لا ينحاز، والانحياز يمَثِّل انفصالاً وابتعاداً، كما يُمثِّل اتِّصالاً لجسم آخر. ومما جاء تامّاً مُتَصرِّفاً، قول عمرو: "وإذا بِبياض ينحاشُ مِنِّي وأَنحاشُ مِنْهُ"؛ أي يتَّجه اتِّجاها بعيدا عنه[79].

فاستعمال حاشا في الأمثلة السّابقة استعمال لفعل تام اتّصل به فاعله أو جاء فاعله ضميراً مستتراً يعود على سابق، غير أنَّه اتَّخَذ في سياقاتٍ أخرى مساراً آخر يظهر فيه التَّحجر، فلم يعُد يُستعمل إلا فِعْلاً ماضياً كما في: هجم القوم حاشا زيداً، بمعنى جانب بعضهم زيداً، أي فاعل من الحشا وهو الجانب. ومنه قول أعرابيّ: اللهم اغفِرْ لي وَلِمَنْ سَمع حاشا الشيطان وابن الأصبغ، بالنصب"[80]، فـ(حاشا) المتصرِّفة يُذكَر فاعلُها سواء كان اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً أو مستَتِراً، أما حاشا غير المتصرِّفة، فإنَّها فِعل لا فاعل له، كذا يرى الفراء وأكثر الكوفيين[81]، أو فعل فاعله مستتر وجوباً كما يرى أكثر النّحويين.

فـ "حاشا" بما تحمله من دلالة على التنحية والتبعيد، أو الاجتناب والتنزيه أكسبها دلالة الاستثناء المتمثِّل في إخراج جزء من كلّ، غير أنَّ ثمَّةَ فارقاً في الاستعمال بينهما في أنَّ (حاشا) تُستعمل في الاستثناء التام المتَّصل مثبتاً كان أم منفيّاً، في حين أنَّ الاستثناء بـ (إلَّا) يقع في المتصل والمنقطع مُثبَتاً كان أم منفيّاً. ولعلّ اختصاص (حاشا) بالاستثناء المتّصل متأتٍّ مما ذهبنا إليه من أنَّ طرف الشيء جزء من الأصل، وعليه فالاستثناء بها لا يقع إلا بما هو متَّصل. ولعلَّ هذا يُفسِّر عَدّ "إلا" أُمَّ أدوات الاستثناء؛ وذلك لشموليتِها المنقطع والمتّصل.

عدَّ الفراء (حاش) في الآية فِعلاً، بل إنّه يرى فِعليّة (حاشا) الاستثنائية التي جُرَّ بعدها الاسم، مُفسِّراً أنَّ الجرّ متحصِّل بتقدير اللام التي حُذفت لكثرة الاستعمال[82]، خلافاً لما ذهب إليه سيبويه من أنَّ (حاشا) لا تأتي إلا حرفاً مستدلاً على حَرفِيَّتها بامتناع اتّصالها بـ "ما" ، فيقول: "لو قلت: أتوني ما حاشا زيداً، لم يكن كلاماً"[83]، وخلافاً لما ذهب

إليه المبرّد من أنَّها تكون فعلاً وتكون حرفاً، ومن ورودها مصدراً، بمعنى التبرئة والتنزيه، كما يرى الأستراباذي[84].

فالتّنوع التركيبيّ في استعمال "حاشا" بورود الاسم بعدها مجروراً مباشرة أو بحرف جرّ أو منصوباً، قد يمثل دليلاً، في ظلّ الاشتراك الدلاليّ، على ما يحدث للألفاظ المنحّاة من تطور عبر الأزمان؛ فتسلك فيها مسالك الأفعال أحياناً، ومسالك الحروف في أخرى، دون أنْ تُلغي إحداهما الأخرى، ولكن تتمايز هذه الصور فيما بينها بدرجات الاستعمال والتداول؛ فيطغى استعمال إحداها على الأخرى.

ويبدو أنَّ الاختزال الصوتيّ يُمثِّل صورة من صور الإنحاء المتحجّرة على نحو ما نرى من حذف للألف في قولهم: "حاش لله"، واختصاصها بالدلالة على التنزيه، كما في قوله تعالى: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [85] أو بحذف الألف الأولى، كما في قول الشاعر:

**حشا رهط النّبيّ فإنَّ مِنهم بحوراً لا تُكدِّرها الدّلاء**[86]

وما سلكته "حاشا" في دلالتها على الاتّصال والانفصال، سلكته "خلا"، فـ "الخاء واللام والحرف المعتل أصلٌ واحدٌ يدلُّ على تَعرِّي الشيء من الشَّيء، يقال: هو خِلْوٌ من كذا، إذا كانَ عُرواً منه"[87]، فالتَّعري هو انفصال شيء عن شيء مُتَّصِلٍ به، يقال: امرأة خَلِيَّة: كناية عن الطَّلاق؛ لأنَّها إذا طُلِّقتْ خَلَتْ عن بعلها"[88]، والتَّخلِّي: التفرّغ. ويُقال: تَخَلّى للعبادة؛ أي تبرّأ من الشِّرك، وعقد قلبه على الإيمان[89]، فإفراغ الشَّيء هو انفصال عمَّا كانَ متَّصلاً به، ولكنَّ الإفراغ كان هنا أقرب للمحتوى الدَّاخليّ الذي هو الأساس.

و"خلا" قريبة من "حاشا" في دلالتها على التبرئة، فـ: خلا إذا تبرَّأ من ذنبٍ قُرِف به[90]. فالفعل (خلَّى أو خلا) فعل متصرّف مليء بدلالته المعجمية في الأمثلة السابقة في حين أنّه احتفظ بالدلالة على الترك أو الانفصال والابتعاد حينما استعمل جامِداً، فصار دالاً على الاستثناء، كما في قولك: أتاني القوم خلا زيداً أو خلا زيدٍ.

ومن الأدوات التي سلكت مسلك الاتِّصال والانفصال استعمالهم (بين) ظرفاً، فالباء والياء والنون أصل واحد، وهو بعد الشيء وانكشافه، فالبين الفِراق، يُقال: بان الشّيء وأبان إذا اتَّضح وانكشف، وفلانٌ أبين من فلان أي أوضح كلاماً منه[91].

يظهر مما ذكره ابن فارس أنَّ بان وبَيَن في أصلها دالة على الظهور والانكشاف، والشَّيء إذا ظهر أصبح منحازاً، والانحياز انفصال بعد اتّصال، ومن هنا أصبحت كلمة البين دالة على الفرقة. والشَّيء إذا انحاز اتَّخذ مكاناً، أو نقطة ارتكاز، ثمَّ فقدت الكلمة دلالاتها على حدث الانفصال، مع التركيز على البعد الفضائي بين المنفصلين، فاستعملتْ دالة على المكان، في نحو: جلست بينهما. والبعد المكانيّ في الفضاء يقتضي بُعداً زمانيّاً، فاستعيرت "بين" في الاستعمال للدلالة على الزمن، فتقول: ألقاك بين الساعة الرابعة والخامسة.

**هـ ـ مسلك العدول: المَحو والإحلال**

يُقْصَد بالعُدول الإبطال المتحصِّل بالإزالة أو النَّفي، مع إحلال عنصر جديد مكان العنصر المنفيّ. فالأدوات (بل، بَلى، بله) تحمل الأساس المتمثِّل في العدول القائم على النَّفي والإبطال وإثبات عنصر جديد مكانه. والأساس في تَشكُّل هذه الأدوات هو الفعل (بَلِيَ، بلو)، فـ"الباء واللام والواو والياء، أصلان: أحدهما: إخلاق الشَّيء، والثَّاني نوع من الاختبار، ويحمل عليه الإخبار، أيضاً"[92]. والجامع بين "بلى" وما يُشتق من بلي هو الاكتراث والاختبار المؤدِّي إلى الرّفض[93]، والجامع بين المعنيين اللغويين هو أنَّ فحص الشّيء واختباره بمثابة رفض وهلاك له. فالاختبار قد يُؤَدّي إلى رَفض الإيجاب أو رَفض السَّلب.

ولعلّ استعمال حرف الجواب (بلى) فيه شيء من هذا المعنى، كما في قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [94] ففي حرف الجواب (بلى) إبطال لـ (لست بربكم)، وإثبات لربوبيّة الله. فالإضراب يُمثِّل في شِقِّه الأول إبطالاً ومحواً، ويكون بـ "رجوع عن الأوّل حتّى يصير بمنزلة ما لم يَكن"[95]، وهذا في حقيقته متمثِّل في الفعل (بَلِيَ) الدّال على الإزالة، وزوال الشَّيء هو بمثابة الانتهاء، إذ لم يَعد له أثر ووجود، ثمَّ عُدِل عنه في الاستعمال للدلالة على إحلال شيء مكانه، فأصبحتْ ذات دلالة نحويّة.

فحرف "بلى" يفيد الإيجاب بعد النّفي، "فهي ترفع النّفي وتبطله. وإذا رفعته؛ فقد أوجبتَ نَقِيضه. وهيَ أَبَداً تُوجِب نقيض ذلك المَنفِيّ المتقدّم، ولا يصح أن تُوجِب إلَّا بعد رفعِ النَّفي وَإبطالِه"[96]. فالنَّفي والإبطال مقولة نحويّة ترسخت وتشكّلت من المقولة المعجمية المتحصلة من دلالة "بَلِيَ" على الإزالة، فحافظت الأداة (بلى) على الإبطال أو

المحو والإزالة المتمثل في نفي كلام سابق، والإبطال يَقتضي إحلال عنصر جديد محلّه، وفي (بلى) الحال يكون نقيض المبْطل. ومن هنا اتّخذت (بلى) دلالة الإيجاب لما بعد النفي.

وليس بِغريب اتّصال "بلى" بـ "بل" فالفراء يرى أنّ (بَلى) أصلها (بل) زيدت عليها الألف للوقف فلذلك كانت للرجوع عن النَّفي، كما كانت (بل) للرجوع عن الجحد في: ما قام زيد بل عمرو[97]، إلا أنّ الأستراباذي يردّ صلة "بلى" بـ "بل". والحقّ أننا لا ننكر تطوّر إحداهما عن الأخرى، إلا أنّنا نرى تطوّر "بل" من "بلى، يدعَم ذلك ما ذكره براجشتراسر من أنَّ "بل أصلها جواب عن سؤال"[98]، وما حصل للفظ من بِلًى جعل الألف تتعرّى من "بَلى" فَأَصْبَحت "بل". وَتَغَيَّرَت دِلالة المَحْو والإحْلال من دلالة خاصة بالنفي والإيجاب إلى دلالة عامّة لا تتعلق بالكلام المثبت أو المنفي، فهي تشملهما جميعاً إضافة إلى أنَّ دلالة المَحو والتَّعويض لا تَختَصّ بالضّد، بل تكون عامة.

"وإذ تُفيد (بل) العدول عن كلام لم يقصد إليه المتكلّم فهي تمثّل في اللغة وسيلة محو تشتغل على ما يمكن محوه بحكم طبيعة الكلام المجرّدة وقد حدث قولاً حصل المفهوم منه في ذهن السامع. فيبادر المتكلّم بمحو أثر ذلك القول الأوّل وتعويضه بالقول اللاحق. فهي ترد "لتدارك الغلط الحاصل عن الجزم بحصول مضمون الكلام أو طلب تحصيله"[99]. فالتدارك نفي لسابق وتعويض له بلاحق، فـ"حرف (بل) أداة لإحداث الإنشاء، وليس حرف عطف كما ذكر النحاة العرب"[100].

كما تَنعقد صلة (بلى) و (بل) بـ (بَلْهَ)، وتظهر إنحائيتها في تردّدها في الاستعمال عند العرب، على ما يذكر النّحاة؛ إذ تَرِد مرَّة اسم فِعْلٍ بمعنى "دَع" أو "اترك"، ومصدراً بمعنى "التّرك"، واسماً مرادفاً "كيف"، وما بعدها منصوبٌ على الأوّل، ومخفوض على الثّاني، ومرفوع على الثَّالث، وقد روي بالأوجه الثلاثـة قول الشاعر:

**تَـذَرُ الجماجِمَ ضاحِياً هاماتُها  بَلْهَ الأكُفّ كأنّها لَمْ تُخْلَقِ**[101]

فاستعمالها اسم فعل ومصدراً دالاً على الترك غير بعيد الصّلة بالمعنى المعجميّ للفعل (بَلِي)، كما أنّ استعمالها بمعنى الترك قوّى فيها معنى الإخراج والاستثناء، إذ أورد ابن هشام أنّها استعملت بمعنى (غير) [102].

والحقيقة أنّ استعمال (بله) بقي استعمالاً تراكبيّاً ضعيفاً لم تتطوّر فيه بله لِتصبح لاصقة أو حرفاً؛"فتحجرت في درجة هي أقرب من الحرف بحكم ما فيها من معانيه كالإشارة والإنشاء وبقيت متردّدة بين الفعل والاسم تردّداً يجد صداه في الاستعمال (النصب والجرّ فيما يليها) وفي الوصف النّحويّ عند العرب عندما أطلقوا عليها وعلى ما يماثلها من الصّيغ اسم الفعل"[103].

**و- مسلك إعادة التحليل**

يُعرّف "لانكاكير" (Langacker) إعادة التحليل بأنها لم تغيير في بنية عبارة أو فئة من التعبيرات التي لا تنطوي على أي تعديل جوهريّ أو فوري في مظهر البنية الخارجية[104]، فإعادة التحليل تتم على مستوى البنية السطحيّة، لتلقى تفسيراً نحويّاً جديداً؛ فهو يتمّ على مستوى تمثيل قديم وآخر جديد لنفس البنية الخارجيّة[105].

وقد مثّلت السكّري عامر[106] على ذلك بمثال من العربية يتمثّل في التركيب: "أصبح الحقّ مطلبي"؛ إذ إنَّ إعادة التحليل يكشف عن تأويلين:

**الأول**: (أصبح الحقّ) مطلبي.

**الثاني**: أصبح (الحقّ مطلبي).

فإعادة التحليل تكشف عن تغير في الانتماء المقوليّ للفعل أصبح لازم إلى ناقص؛ أدى إلى تغيّر في العلاقات النحويّة فكلمة "مطلبي" في التأويل الأوّل بدلٌ من "الحقّ"، في حين أنها في التأويل الثاني خبر أصبح، فإعادة التحليل للبنية الخارجيّة أدى إلى حدوث إنحاء للفعل أصبح التام الدال على الظهور إلى الفعل الناقص الدال على التّحوّل الزّمنيّ.

وهذا لا يختلف عمّا ذكره الأشمونيّ في توجيهه للتركيب "كان زيد قائماً"؛ إذ قال فيه: "جاز أن تكون "كان" ناقصة؛ فـ"قائماً" خبرها، وأن تكون تامة؛ فيكون حالاً من فاعلها"[107]، ففي المثال المذكور لا نلحظ اختلافاً في مستوى المظهر الخارجيّ إلا أنّها تحتمل تأويلين:

**أولهما**: (كان زيد) قائماً؛ إذ يتكوّن التركيب من فعل لازم تام بمعنى وجد، وزيد فاعل،
**وثانيهما**: كان (زيد قائماً)؛ إذ يتكوّن التركيب من فعل ناقص واسمه وخبره.

ولا بُدّ من الإشارة إلى أنَّ إعادة التحليل لتراكيبَ تمثِّل مرحلة معينة قديمة، قد يظلّ استعمالها التّراكبيّ موجوداً، وهذا يُفسِّر إجازة النّحاة لوقوع "كان" ناقصة و "تامّة" في التركيب الواحد، كما يظهر في قوله تعالى: ﷻ قال: ﴿ **قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ وَٱمْرَأَتِي عَاقِرٌ** ﴾[108]، فتحتمل أن تكون تامة وفاعلها غلام؛ أي أنَّى يحدث لي غلام؟ ويجوز أن تكون ناقصة اسمها "غلام"، وخبرها الجار والمجرور، في حين أنَّه في وقت لاحق قد تحدث تسلسلات وبنى تركيبيّة جديدة لا يمكن التوفيق بينها وبين التحليل القديم[109]، فتأخذ مسلك النقصان فقط، أو مسلك التّمام فقط، لأسباب قد تكون تداوليّة، على نحو ما نجده عند الأشمونيّ حين يقول: "وإذا قلت: "كان زيد أخاك" وجب أن تكون ناقصة؛ لامتناع وقوع الحال معرفة"[110]، وبما تسلكه الأدوات المنحّاة من تعميم تُصبح الأداة المُنحّاة مستعملة في تراكيب استعمالية على الأغلب لا تتوافق والصورةَ الجديدة لها.

**ز – مسلك التبييض**

يُقصَد بالتبييض خسارة اللفظ المُنَحَّى معناه المعجميّ كليّاً، بحيث تَفقد الوحدة المُنحَّاة ارتباطها بالوحدة الأصليّة. فالتبييض أو المسح يحصل في سلسلة أشبه أنْ تكون نهائيَّة، إلى مثل هذا أشارت السكّري عامر[111]، في أنَّ التبييض يمثِّل المرحلة النهائيّة في الإنحاء، وأنَّه يَنبغي فهم الإنحاء على أنّه إثراء تداوليّ[112]. والتبييض، في ظَنّي، مرحلة حائرة، تَجاوز مرحلة أنْ يصبح لاصقة. وأنَّ الإنحائيّة تتم عبر مراحل في التحوّل من المعجمة إلى الإنحاء إلى ما هو أكثر إنحائيّة، وعليه فإنّ كلّ فعل أو اسم مُنحّى فقد دلالته المعجميّة تماماً قد سلك على نحو ما مسلك التبييض، فإنحاء الفعل (علا) خسر حركة زمنية، لكنه حافظ على معناه المعجميّ الارتفاع، وحينئذ لا نستطيع القول إنَّ ما حدث هو تبييض، لكن في مرحلة متأخرة قد يَحدث التبييض في أن تفقد (على) الظرفيّة دلالتها المعجمية الدالة على الاستعلاء، فَنحكم على أنها وصلت تلك المرحلة؛ وإذا فقدت الأداة

معناها المعجميّ تماماً فلا بُدَّ أنْ تكسبَ معنى تداوليّاً، وهو معنى جديد يُكتسب من الاستعمال، فلا يُمكن للوحدة المبيّضة أن تبقى دون أن تحمِل دلالة، وهذا ما حدث بالفعل في فقدان (على) الظرفيّة فاكتسبت معاني جديدة متنوعة تُفهم من السياق، فَعلى حملت معنى الظرفية في قوله تعالى:﴿ وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [113]، والمصاحبة في قوله تعالى:﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [114]، فحكمنا عليها أنها أصبحت حرفاً بعد أن كانت ظرفاً؛ لأنَّ الوحدة المبيّضة، هنا، أشبهت الحرف في دلالته على معنى في غيره دلالة تخلو من الزمن، ولَعلَّ هذا يَفتح فَهماً جديداً في تغيّر دلالات حروف الجرّ، غير ما ذكر النّحاة والبلاغيون من أنه تضمين معنًى معنًى آخر.

ويمكن التمثيل للتّبييض بما مرَّت به "كانَ" من تحوُّلات إنحائيّة متعدِّدة، فالأصلُ في كان أن تكون تامّة؛ كقول النبيّ ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ : "إذا خطب إليكم من ترضون دينه وخلُقه فزوِّجوه إلّا تفعلوا تَكُنْ فِتنَةٌ في الأرض وفساد عريض"[115]، بمعنى تقع فتنة في الأرض، فهي تحمل معنى معجميّاً (وقع)، إضافة إلى أنَّها تحمل دلالة زمن الحال المتلبّسة بالدلالة على المستقبل من وجود الشّرط، في حين أنَّ كان الناقصة لا تَحملُ دلالة معجميّة، وتقتصر على بيان اتّصاف المبتدأ بالخبر في زمن ما، في حين أنّ كان "الزائدة" فقدت دلالتها المعجميّة، كما فقدت، أيضاً، عملها النّحويّ، وأصبحت متحجّرة، ولا تقع زائدة إلا بلفظ المفرد في جميع أحوالها، كما نصّ النّحاة، إلا أنَّ الخسارة الحاصلة في كان قائمة على إثراء تداوليّ، حيث كسبت "كان" الزائدة معنى التأكيد أو التّحقيق، كما في قول الشاعر:

**في غُرَفِ الجَنَّةِ العُلْيا التي وَجَبَتْ لَهم هُناكَ بِسَعْيٍ "كان" مَشكور**[116]

فوجود "كان" الزائدة أعطى دلالة التأكيد، وأنه ثبت بما لا يدع الشك أنّ السّعي مشكور.

في حين أنَّ الوحدة المبيّضة لِـ "كان" قد اتَّخذت شكلاً آخر غير متحجّر تماماً، استعملت فيه الماضي والمضارع من كان؛ إلا أنه أُبطل عملها، كما في قول حسّان:

**كـأنّ خَبيئَةً من بيتِ رأسٍ يكونُ مِزاجُها عَسَلٌ وماءُ**[117]

فـ"كان" لم تعد دالّة على التّحوّل؛ إضافة إلى أنّها فقدت الدّلالة على الزّمن، وأصبحت دالة على توكيد الحقيقة أنَّ مزاجها عسل وماء؛ إذ أشار أحد الباحثين إلى أنَّها في البيت خلت من الزمن وتكلست على زمن المضي، الدال على الثبوت المطلق الشامل لكلّ الأزمنة، فمقاربة سيبويه (كان، يكون = إنّه) تحمل معنى التوكيد وتضمن رفع الخبر شكلاً، فضلاً عن خلوها من معنى الزمن، ولكنّ هذه المقاربة فُهِمتْ خطأ عند النحاة التقليديين الذين جاؤوا بعد شيخهم، فأسسوا أسطورة (ضمير الشأن)، أو (ضمير القصة) الذي عدّوه اسما لـ(كان، ويكون) المتكلسات، والجملة من (المبتدأ والخبر) المرفوعة الركنين في محل نصب، قياساً على تركيب (كان) وأخواتها الناسخة"[118].

وهذا ما أشار إليه سيبويه؛ إذ قال: "وقال بعضهم: كانَ أنت خير منه، كأنَّه قال: إنَّه أنت خير منه"[119]، فقد عبر عن وجود "كان" بِـ "إنَّه". ويرى أحد الباحثين أنَّ هذه الصيغ تكلست على معنى واحد هو "ثبت بما لا يقبل الشكّ"؛ إذ انسجم الشّكل النّحويّ وإرادة معنى التّوكيد المطلق غير القابل لنقض المخاطب[120]، والحقّ أنّ الفائدة المتحصّلة من إدراج الوحدة المبيّضة، هنا، تقوية الإسناد أو تقوية الدّلالة.

## الخاتمة

تجدر الإشارة إلى أنَّ هذه المباحثة كشفت عن نتائج لها أهميتها، يمكن أنْ نجملها في النّقاط الآتية:

**أوَّلاً** : تَنَبُّه الدّراسات اللسانيّة الحديثة إلى الكشف عن تشكّل بعض المقولات الوظيفيّة من مقولات معجميّة؛ ما أفرز درساً لسانيّاً يُعنى بتلك التغيرات، وتأطيرها نظريّاً فيضبط الحدود، ويُعمق المفهوم، وإنَّ الاستفادة من هذا المنجز اللساني الغربيّ يُقدِّم لنا إضاءات في فهم تولّد الأدوات النّحويّة في العربيّة.

**ثانياً**: وجود إشارات لدى النّحاة العرب تدلّ على تفطّنهم إلى أنَّ بعض الأدوات النّحويّة تشكّلت من مقولات معجميّة، على نحو ما رأينا من إشارتهم إلى تشكلّ "سوف" من السَّوف، و"ثمَّ" العاطفة من الثّمام، والظّرف "قطّ" من القطّ بمعنى القطع؛

إلّا أنَّ هذا التفطّن لا يُشكِّل دَرْساً إنحائياً في تولّد الأدوات النّحويّة، وغيرها من الإشارات الإنحائيّة، ما يفضي إلى إعادة استقراء النّحو العربي، وتعديل إحداثيّات النَّظر إلى أعلام بعينهم أسهموا في التفطّن لذلك، أمثال السّهيلي والأستراباذي، كذا النّحو الكوفيّ.

**ثالثاً**: الأدوات النّحويّة العربية سلكت مسالك متعدّدة في حدوث الإنحاء، إلا أنّها في أغلب الأحيان لم تَصل إلى درجة متقدمة في الإنحاء؛ فتشكلت عدة صور مُنحّاة تُستعمل كلّها استعمالاً تراكبياً يطغى أحدها على الآخر.

## الهوامش والمراجع

(1) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت180هـ): **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، ج2، ط3، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1988م، ص171.

(2) برجستراسر: **التطوّر النَّحويّ للغة العربيّة**، ترجمة: رمضان عبد التوّاب، ط4، القاهرة: مكتبة الخانجيّ، 2003م، ص160.

(3) التطور النحويّ، ص169.

(4) الزنّاد، الأزهر: **الإشارات النَّحويَّة (بحث في تولّد الأدوات والمقولات النّحويّة من الأصول الأحاديّة الإشاريّة في اللغة العربيّة)**، ط1، تونس: منشورات كليّة الآداب والفنون والإنسانيّات بجامعة منوبة، 2005م، صص(285 – 289).

(5) - Chomsky, N.: "Remarks on Nominalisation". Reading in English Transformational Grammar, Editor by A Jacobs & Rosenbaum, Ginn Walthan Massachussets:1970 p(184-221).

(6) - Corver, & Riemsdijk. Semi-Lexical Categories. Mouton De Gruyter, 2001, p1.

والمسعودي، عبد العزيز: "في المقولات شبه المعجميّة: النواسخ الحرفية ودلالاتها الجهية"، **وقائع الندوة العلمية الثالثة للسانيات (اللسانيات وإعادة البناء)**، كلية الآداب والفنون بمنوبة: أبريل، 2014م، ص113.

(7) - Haspelmath, Martin. Why is Grammaticalization irreversible?: Linguistics. (37/6) 1999, p1044.

(8) في المقولات شبه المعجميّة: النّواسخ الحرفيّة ودلالاتها الجهيّة، ص113، وما بعدها.

(9) تعدّدت ترجمة مصطلح "Grammaticalization"، حيث عرّبه المتوكّل بـ"التَّحجُّر" في حين عرَّبته "السّكّري عامر" بـ "الإنحاء"، مستبعدة تعريبه بـ"التّحجر" كونه لا يَتضمَّن معنى الانتساب إلى النَّحو الذي نَجده حاضراً في المصطلح الإنجليزيّ، إضافة إلى أنّ معنى التّحجر يدلّ على التضييق

والتّصلب مما لا يتناسب مع ما يتَّسم به التّحوّل من المعجميّة إلى النَّحويّة من تطوّر، كما رَفضت ترجمته بـ"النَّحونة" لعدم جريان استعمالها ولعدم وضوح صيغة الاشتقاق؛ مما حدا بها إلى اقتراح ترجمة المصطلح الإنجليزيّ بـ "الإنحاء" دال على الصّيرورة، وأنَّه من مشتقات (نحو)، بمعنى الميل إلى جهة وبمعنى القصد، وهو ما يحمله المصطلح الإنجليزيّ، إضافة إلى إستعمال "الإنحاء" عند ابن جنّي للدلالة على التغيير الذي يطرأ على بعض الكلمات، وإن كان مختلفاً، إضافة إلى عدم شيوع الصورة اللفظية في الدّراسات اللغويّة الحديثة. انظر: السكّري عامر، ثريّا: **ظاهرة الإنحاء في اللغة العربيّة، الفعل الناقص أنموذجاً**، تونس: منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيّات بمنّوبة، 2010م، ص(8–11).

(10) - Hopper, Paul J. & Elizabeth, Closs. Traugott, Grammaticalization: Cambrige. UK: Cambrige Uni press, 1993, p1.

(11) المتوكل، أحمد: **قضايا اللغة العربيّة في اللسانيّات الوظيفيّة (بنية المكونات أو التمثيل الصرفي – التركيبي)**، الرّباط: دار الأمان للنشر والتوزيع، ص27، وظاهرة الإنحاء، ص8.

(12) الروم، الآية 17.

(13) ظاهرة الإنحاء ص96.

(14) إفيتش، مليكا: **اتّجاهات البحث اللساني**، ترجمة: سعد عبد العزيز مصلوح، ووفاء كامل فايد، ط2، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2000م، ص265.

(15) ظاهرة الإنحاء ص27.

(16) إنَّ ظهور مصطلح الإنحاء وبوادر التفكير الأولى قديمة جداً في أواسط القرن الثامن عشر. لمزيد تفصيل حول ذلك انظر: Grammaticalization p(18-24).

(17) Grammaticalization p 25، وظاهرة الإنحاء، ص35.

(18) ظاهرة الإنحاء، ص36.

(19) - Grammaticalization, p25 .

(20) ظاهرة الإنحاء، ص7.

(21) - Grammaticalization, p26-27.

(22) - Grammaticalization, p32 .

(23) - Grammaticalization, p33 .

(24) - Grammaticalization, p33, 36.

(25) - Grammaticalization, p124 .

(26) الأستراباذيّ، رضي الدين محمد بن الحسن (ت 686هـ): **شرح الرضيّ على الكافية لابن الحاجب**، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، ج2، ط2، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1996م، ص183.

(27) - Grammaticalization, p68 .

(28) - Grammaticalization, p69 .

(29) الحباشة، صابر: **المشترك الدّلاليّ في اللغة العربيّة، مقاربة عرفانيّة معجميَّة**، ط1، دار الكتاب الجديد، بيروت: 2015م، ص50. وGrammaticalization, p70

(30) الرحمن: الآية 6.

(31) الواقعة: الآية 75.

(32) السّهيليّ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت 581هـ): **نتائج الفكر في النَّحو**، تحقيق: إبراهيم البنَّا، ط2، القاهرة: دار الاعتصام، 1984م، ص124.

(33) Grammaticalization, p121، وظاهرة الإنحاء 133.

(34) المراديّ، ابن أم قاسم (ت 749هـ): **الجَنى الدّاني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط1، بيروت: دار الكتب العلميّة، 1992م، ص60–59.

(35) الأنباريّ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت 577هـ): **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي، 2002م، ص515.

(36) الإنصاف في مسائل الخلاف ص515.

(37) المشترك الدّلاليّ في اللغة العربيّة ص50.

(38) نتائج الفكر ص128.

(39) نتائج الفكر، ص12– 124.

(40) نتائج الفكر، ص127، خلافًا لما ذكره ابن هشام من أنّ اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفيّة قليل ومخالف للأصل. انظر: ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف (ت761هـ): **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله، ط6، دمشق، دار الفكر، 1985، ص250.

(41) تَجدر الإشارة إلى أنه لا حدود فاصلة يمكن وضعها بين المسالك التي تسلكها الأدوات النّحويّة في التّحوّل من المعجمة إلى الإنحائيّة. وإنَّ تقسيم التغيّرات الحادثة إلى مسالك متعددة بغية التوضيح.

(42) - Diakonoff, I.M. Afrasian Languages, Translated from the Russian by A.A. Korolew & V. Ya. Porkhomvsky, Nauka Publishers, Moscow, 1988, p68.

(43) موسكاتي، سباتينو: **مدخل إلى نحو اللغات الساميّة المُقارن**، ترجمه وقدّم له: مهدي المخزوميّ، وعبد الجبّار المطلبيّ، ط1، بيروت: عالم الكتب، 1993م، ص204.

(44) الإشارات النَّحويّة، ص16.

(45) تُعَدُّ "خلا" و"عدا" و"حاشا" حروف جرٍّ إذا وليها مجرور، ولا يجيز سيبويه النّصب بها. وتكون أفعالاً ماضية بمعنى "أستثني"، إذا كان ما بعدها منصوباً، أو إذا اقترنت تلك الأفعال بـ"ما" المصدريّة. وأمّا "حاش" التي للتنزيه فأكثر النّحاة على أنَّها فعل، والزجّاج على أنها اسم. انظر على سبيل المثال: الجنى الداني في حروف المعاني، ص 558، وما بعدها.

(24) - Grammaticalization, p107, 108.

(47) ظاهرة الإنحاء، 85.

(48) - Why is grammaticalization irreversible?, p1047

(49) الفراهيديّ، الخليل بن أحمد (ت175هـ): **كتاب العين**، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرّائي، بغداد: وزارة الإعلام العراقية، 1982م. [هل].

(50) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان بن جني المَوصليّ (ت392هـ): **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجّار، ج2، القاهرة: دار الكتب المصريّة، ص34.

(51) Grammaticalization, p128, وظاهرة الإنحاء 86.

(52) إتشن، جين: **اللسانيّات، مقدِّمة إلى المقدِّمات**، ترجمة وتعليق: عبد الكريم محمد جبل، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2016م. ص321.

(53) اللسانيّات، مقدِّمة إلى المقدِّمات، ص322.

(54) - Grammaticalization, p77 .

(55) ظاهرة الإنحاء 63.

(56) الأعلى: الآية 14

(57) ابن عصفور الإشبيليّ، علي بن مؤمن بن محمد (ت669هـ): **الممتع الكبير في التصريف**، تحقيق: فخرالدين قباوة، ط1، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 1996م، ص35.

(58) مغني اللبيب، ص232.

(57) - Grammaticalization, p96 .

(60) الأمثلة الواردة في (قعد) مأخوذة من: ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم (ت711هـ): **لسان العرب**، ط3، بيروت: دار صادر، 1994م . والمرتضى الزّبيدي، محمد بن محمد (ت1205هـ): **تاج العروس من جواهر القاموس**، ط1، بيروت: دار الفكر، 1994م.

(61) شرح الرّضيّ على الكافية، ج4، ص187.

(62) أبو حيان الأندلسيّ، محمد بن يوسف (ت745هـ): **ارتشاف الضَّرَب من اللسان**، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط1، ج4، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1998، ص2214. وأبو حيان الأندلسي: **التذييل والتكميل في شرح كتاب التّسهيل**، تحقيق: حسن هنداوي، ط1، ج 13، الرياض: دار كنوز إشبيليا، 2016، ص363.

(63) التذييل والتكميل، ج13، ص364.

(64) اللسان [لوم].

(65) المهلهل بن ربيعة: **ديوان المهلهل**، شرح وتحقيق: أنطوان القوّال، ط1، بيروت: دار الجيل، 1995م، ص32.

(66) العكبريّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت616هـ): **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: غازي طليمات، وعبد الإله نبهان، ج2، ط1، دمشق: دار الفكر، بيروت: دار الفكر المعاصر، 1995م، ص479.

(67) Elenbaas, Marion. Directional Out Of in the History of English: Grammaticalization and Reanalysis: Journal of Germanic Linguistics 26.2, 2014. P 83. وظاهرة الإنحاء ص135.

(68) اللسان [علو].

(69) الكتاب، ج4، ص231.

(70) ابن يعيش، يعيش بن عليّ (ت643هـ): شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: إميل بديع، ط1، ج4، بيروت: دار الكتب العلميّة، 2001، 499.

(71) الكتاب، ج4، ص231.

(72) التذييل والتكميل، ج11، ص156.

(73) ابن أبي الرّبيع، عبيد الله بن أحمد: **البسيط في شرح الجمل للزجاجي**، تحقيق: عياد الثبيتي، ج2، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1986م، ص849.

(74) العوتبيّ، سلمة بن مسلم: **الإبانة في اللغة العربية**، تحقيق: عبد الكريم خليفة وزملائه،ج3، ط1، مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة، 1999، [علو].

(75) الكتاب، ج4، ص485.

(76) الأمثلة الواردة في حاشا مأخوذة من اللسان [حشا].

(77) شرح الكافية، ج 1: ص245.

(78) ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد (ت606هـ): **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي، ج1، بيروت: المكتبة العلمية، 1979م، ص460.

(79) النهاية في غريب الحديث ج1، ص 461.

(80) شرح المفصل، ج2، ص64.

(81) شرح المفصّل، ج4، ص512..

(82) التذييل والتكميل، ج8، ص323.

(83) سيبويه 350/ 2.

(84) شرح الكافية، ج2، ص123.

(85) يوسف: آية 31.

(86) اللسان [حشو].

(87) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت395هـ): **مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت: دار الفكر، 1979م، [خلو].

(88) المقاييس [خلو].

(89) اللسان[خلو].
(90) اللسان [خلو].
(91) المقاييس [بين].
(92) المقاييس [بلوي].
(93) الإشارات النّحويّة، ص40.
(94) الأعراف: الآية 172.
(95) شرح المفصل، ج 8، ص107
(96) شرح المفصل، ج8، ص123.
(97) شرح الكافية، ج 4، ص428.
(98) التّطوّر النّحوي، ص179.
(99) شرح الكافية، ج4، ص419.
(100) الإشارات النّحويّة، ص23.
(101) مغني اللبيب، ص156.
(102) مغني اللبيب، ص156.
(103) الإشارات النّحويّة، ص26.
(104) - Langacker, Ronald. Syntactic reanalysis: In Li, ed,1977, p58. & Grammaticalization, p 40.
(105) De smet, Hendrik: Analysing reanalysis,p3. https://core.ac.uk/download/pdf/34448488.pdf
(106) ظاهرة الإنحاء، 50.
(107) الأشمونيّ، عليّ بن محمّد بن عيسى (ت900هـ): **شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك**، ج1، ط1، بيروت: دار الكتب العلميّة، 1998م. ج1، ص237.
(108) آل عمران: الآية 40.
(109) - De smet, Hendrik: Analysing reanalysis,p3. https://core.ac.uk/download/pdf/34448488.pdf
(110) شرح الأشمونيّ، ج1، ص237.
(111) ظاهرة الإنحاء، ص67.
(112) قد تُستَعمل "الوحدة المبيّضة" إلى جانب ما سبقها من صور مَنَحّاة، في المرحلة الزمنيّة ذاتها؛ إذ إنّ التغيّر الإنحائيّ يمرّ في مرحلة "تراكبيّة" من الاستعمال، ينتهي بتفوّق استعمال إحدى الصّور المُنَحّاة على الأخرى.
(113) القصص: الآية 107.
(114) الرّعد: الآية 6.
(115) الترمذيّ، محمد بن عيسى (ت279هـ): الجامع الكبير (سنن الترمذيّ)، ج2، بيروت: دار الغرب الإسلاميّ، 1998م، ص1084.

(116) الفرزدق، **شرح ديوان الفرزدق**، ضبط معانيه وشروحه: إيليا الحاوي، ج1، ط1، بيروت: دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، 1983م، ص362.

(117) ابن ثابت، حسان: ديوان حسان بن ثابت، حققه وعلق عليه: وليد عرفات، ج1، ط1، بيروت: دار صادر، 2006م، ص17.

(118) الخفاجي، تومان غازي؛ حميدي، خالد كاظم: الوحدة النّحويّة المتكلّسة في العربيّة الملتبسة بنواسخ الابتداء، كان وأخواتها أنموذجاً، **مجلة كلية الآداب واللغات**، جوان 2017، العدد الواحد والعشرون: ص333.

(119) الكتاب لسيبويه، ج1: ص71.

(120) الوحدة النّحويّة المتكلّسة، ص333.